تقرير موازي

موجه للجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري في إطار استعراض التقرير الجامع للتقارير الدورية 19-20-21 للمملكة المغربية

نونبر 2023

عبد الوهاب الكاين
منظمة أفريكا ووتش
+212676088734
Contact.africawatch2019@gmail.com

الدكتورة مينة لغزال
منظمة مدافعون من أجل حقوق الإنسان
+212661132024
Contact.defendersforhumanrights@gmail.com

لحسن أوبلال
الشبكة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية
+33622495920
contact.ridhod@gmail.com

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

تقديم

يرحب تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية بتقديم وفحص التقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين للمملكة المغربية، وإتاحة الفرصة لتقديم تقرير الظل البديل هذا إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري.

يتشكل تحالف المنظمات غير الحكومية من ثلاث منظمات عاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات بمنطقة شمال إفريقيا وبخاصة بالمملكة المغربية والجزائر ومخيمات تندوف وموريتانيا.

المنظمة الإفريقية لمراقبة حقوق الإنسان (أفريكا ووتش)، بنية عمل مدنية، تشتغل في مجال إعداد التقارير الموازية للجان الأمم المتحدة للمعاهدات وإجراءات مجلس حقوق الانسان الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل، وتنظيم أنشطة إشعاعية حول مواضيع حقوق الانسان وتقديم تقارير حالة وتقارير سنوية تعكس حالة الحقوق والحريات بالمغرب والجزائر ومخيمات الصحراويين بمنطقة تندوف، في أفق جعل هذه الممارسة مرجعا رئيسيا للمعلومات، سواء بالنسبة لآليات الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حقوق الانسان وكذا الجامعات والمراكز البحثية الراغبة بمعلومات موثوقة حول سجل حقوق الانسان بالمنطقة.

تأسست الشبكة الدولية لحقوق الإنسان والتنمية، في 2020، من مدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء بفرنسا، لزيادة الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان بالفضاء الإفريقي، وتتبع مسارات الانتقال الديمقراطي بتلك المنطقة. تهتم الشبكة بدراسة وتتبع مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان والتنمية بالمجتمعات المحلية.

منظمة مدافعون من أجل حقوق الإنسان، تجربة شبابية بالأقاليم الجنوبية للمملكة، لدعم نشاطات المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية وحمايتها، وكذلك ضمان الولوج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتركز منظمة مدافعون من أجل حقوق الإنسان في تدخلاتها على بحث حلول للمواقف والانتهاكات التي يتعرض لها النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان، وفق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية للمملكة المغربية.

تم جمع المعلومات الواردة في تقريرنا البديل من البيانات الوطنية والدراسات التي أنجزتها خلية البحوث وإعداد الدراسات والتقارير وكذا قاعدة معلومات المنظمات غير الحكومية العاملة في المغرب، وكذلك من خلال الحوار وتنظيم الحلقات النقاشية مع المجتمعات والناشطين وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

ويشكل هذا التقديم جزءا من تقرير الظل الذي تنسقه منظمة أفريكا ووتش. وتؤيد المنظمات الشريكة بشكل كامل محتوى تقرير الظل الخاص بتحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية، وفي هذا التقديم سندرس التطورات التشريعية والمجتمعية التي تنطبق على المملكة المغربية كدولة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وقد شاركت بعض مكونات تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية في الاجتماعات التشاورية، بخصوص مضامين التقرير الوطني للدولة الطرف في 2019، وأعربت عن رأيها في كافة محاور التقرير، تعزيزا للممارسة الاتفاقية بالمملكة المغربية وتقوية أدوار كافة أصحاب المصلحة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

1. بخصوص تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بالمملكة المغربية

1. اعتمدت المملكة المغربية الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 18 دجنبر 1970، وقبلت اختصاص لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، بموجب المادة 14، استلام ودراسة البلاغات المقدمة من الأفراد أو من جماعات الأفراد، سنة 2006، للنظر في مزاعم التعرض للانتهاكات المقررة في الاتفاقية ذات الصلة.

2. جاء استعراض تقرير المملكة المغربية التاسع عشر والعشرين والواحد والعشرين، أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري، في سياقات وظروف شهدت الكثير من التغيرات السياسية والقانونية والمجتمعية بالمملكة المغربية، وقد تمت الاستجابة للكثير من التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية الصادرة بمناسبة فحص تقرير المغرب الوطني السابع عشر والثامن عشر.

3. دشن المغرب في العقدين الأخيرين، الكثير من الإصلاحات الدستورية والسياسية والقانونية، نتيجة مطالبات مكثفة المكونات السياسية وقوى المجتمع الحية، استمرارا لمسار الانتقال الديمقراطي، بدءا من الدخول في انفراج سياسي عام، تلاه إحداث هيئة للإنصاف والمصالحة، اتخذت التصالح مع الماضي وطي صفحة القمع السياسي والتضييق على الرأي والمشاركة السياسية هدفا رئيسا لها.

4. إن تسارع الأحداث بالمملكة المغربية في العقد الأول من الألفية الثالثة، شكل نقطة حاسمة في مسار دمقرطة البلاد، وبزوغ تيارات سياسية ومدنية حداثية، رسخت وجودها أكثر فأكثر بالمطالبة بإصلاحات عميقة، والمساهمة في النقاش العمومي حول ضرورة القيام بإصلاح سياسي ودستوري عميق، في أفق ضمان الحقوق وحماية الحريات وتكريس سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الوطنية.

5. وقد تكللت تلك الجهود الوطنية والمجتمعية، باعتماد دستور 2011، الذي شكل مرتكزا أساسيا في عملية الإصلاح، نظرا لأن الوثيقة الدستورية أفردت بابا كاملا للحريات والحقوق الأساسية، واعتبرت تلك الخطوة بداية لرزنامة من الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية[1] شملت كل الحقوق والحريات، بالإضافة الى التنصيص على تعدد مقومات المملكة المغربية الوطنية، واعتبار هذا التعدد داعم للحمة الوطنية، في تساو بين مختلف تلك المكونات والثقافية واللغوية[2] .

6. ولعل الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية للدولة إلى جانب اللغة العربية، واتخاذ تدابير لترسيمها على أرض الواقع، رغم البطء الملاحظ في تنزيل تلك الإجراءات، لا سيما في مجالات الإدارة والمحاكم والمعاملات، فإن تلك الاستراتيجية أجابت بشكل جلي عن سؤال المصالحة بين كافة مكونات المجتمع المغربي الثقافية واللغوية، وترجمت الرغبة القوية في انصهار مقومات الدولة الثقافية لبناء دولة الحق والقانون.

---

[1] تكللت جهود الإصلاح المؤسساتي بالمملكة المغربية، بإنشاء مجموعة من الهيئات الهادفة الى حماية وتعزيز الجوانب الثقافية لمختلف مكونات المجتمع المغربي، ويعتبر ترسيم اللغة الأمازيغية وخلق معهد ملكي للثقافة الامازيغية ومركز للدراسات والأبحاث الحسانية مركزا للدراسات الصحراوية ومركز للدراسات والأبحاث الأندلسية، من بين مظاهر التقدم المحرز للمغرب في إطار ممارسته الاتفاقية، في علاقة بتعزيز المساواة والعدالة والقضاء على التميز بين مختلف الإثنيات المشكلة للمجتمع المغرب.

[2] ينص تصدير دستور المملكة المغربية للعام 2011 على أن: " المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشبثة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية..."

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

7. بالرغم من كل التطورات التشريعية وتحديث الترسانة القانونية المغربية لتعزيز الحقوق والحريات، إلا أن معالجة مسألة القضاء على جميع أشكال التمييز، لا تزال في بدايتها، إذ أنه باستثناء التنصيص على تجريم التمييز بديباجة الوثيقة الدستورية لسنة 2011[3]، وإحداث هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، لضمان تمتع الرجال والنساء على قدم المساواة بكافة الحقوق والحريات، فإن الحاجة ماسة إلى إعداد إطار قانوني معياري بشأن التمييز سواء أكان على أساس ثقافي أو لغوي أو الإنتماء الجهوي أو الإجتماعي أو الجنس.

توصية:

8. يسجل تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية، غياب تشريع خاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضمن التشريعات الوطنية المغربية، وأن الأحكام المتعلقة بمسألة التمييز في الدستور ومجموعة القانون الجنائي غير كافية للتصدي لهذا النوع من الانتهاكات، ولذلك يثير التحالف اهتمام الدولة الطرف إلى ضرورة سن تشريع خاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، بما يلائم مقتضيات المادة 2، فقرة (د) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

2. بخصوص أوضاع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء

9. تصرح الأمم المتحدة أن ظاهرة الهجرة، تشكل أحد أكبر التحديات التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، إذ سجلت الإحصائيات تواجد ما يفوق 258 مليون مهاجر وأعداد كبيرة من النازحين داخليا ومن اللاجئين وطالبي اللجوء[4]، مما يطرح مشكلات مستعصية على الحل تتعلق أساسا بمسألة حماية حقوق وحريات هذه الفئات، وعلى رأسها الحق في الحياة والحق في السلامة الجسدية والصحة والغذاء وغيرها من الحقوق الأساسية التي قد يرهن غيابها وضعهم ويسبب المتاعب لهم.

10. وبسبب انتشار النزاعات المسلحة في القارة الإفريقية وحالات عدم الاستقرار السياسي، استفحلت ظاهرة الهجرة غير النظامية نحو القارة الأوروبية عبر التراب المغربي، حيث انتقل المغرب من بلد مصدر للمهاجرين إلى بلد عبور واستقرار لمئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين في آن واحد، مع الأخذ في الحسبان ما يطرح الأمر من تحديات مرتبطة بندرة الموارد المالية اللازمة لتغطية الحاجيات الإنسانية لهؤلاء الأشخاص، وإكراهات تسوية وضعياتهم القانونية، وسط تراجع حاد للدعم الدولي ووضع اشتراطات مجحفة من قبل المانحين الدوليين تتنافى وواجباتها في حماية الإنسانية من الأخطار المحدقة بها. وعلى هذا الأساس، عملت المملكة المغربية على تسوية آلاف المهاجرين من دول جنوب الصحراء تنفيذا لإرادة ملكية قوية في تبني وتنفيذ استراتيجية وطنية للهجرة واللجوء سنة 2014.[5]

[3] ينص دستور المملكة المغربية في ديباجته على "حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس، أو اللون، أو المعتقد، أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي، أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان".

[4] وصل عدد المهاجرين الدوليين 281 مليونا حسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة، بما يشكل 3.6 % من مجموع سكان العالم.

https://www.iom.int/about-migration

[5] بتعليمات ملكية، باشرت الحكومة المغربية سنة 2014، تطبيق استراتيجية وطنية جديدة للهجرة واللجوء، تهدف إلى تسوية وضعية عشرات الالاف من المهاجرين غير النظاميين، في إطار عمليتين استثنائيتين توجت بتسوية أوضاع أكثر من 50.000 مهاجر من أكثر من 100 جنسية.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

11. وبالمثل، تتعامل الحكومة المغربية مع حالات اللجوء والتماس اللجوء، حيث بلغت إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالمغرب، 9702 لاجئ و8400 طالب لجوء[6]. وتثير المخاوف الأمنية لدول شمال إفريقيا قلقا بالغا بشأن حماية اللاجئين، لا سيما فيما يتعلق بمنافذ الوصول إلى الحدود الوطنية وعمليات تحديد طالبي اللجوء وعديمي الجنسية وكذا الإكراهات المرتبطة بممارسة الحقوق وإيجاد حلول ملائمة تحفظ كرامة هؤلاء الأشخاص.

توصية:

12. إن تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية إذ يسجل بارتياح سياسة الهجرة المتبعة من طرف الحكومة المغربية، فإنه يدعو السلطات المغربية إلى مواصلة إدماج المهاجرين واللاجئين في النسيج الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، دون فرض قيود تمييزية، قد تمنع الأفراد من التمتع بالحقوق الواردة في الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري.

3. بخصوص الوضع في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية

13. تخضع الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية لنفس مؤشرات التنمية المطبقة بأقاليم الشمال المغربي7، وقد ظلت محورا لاستراتيجيات وبرامج تنموية منذ استرجاعها في العام 1975. وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات التنمية المستدامة كانت منعدمة في فترة الاستعمار الإسباني لأكثر من تسعة عقود[8]بأقاليم الصحراء.

وعلى هذا الأساس، وبغية تحقيق اندماج سريع لأقاليم الصحراء في مسار التنمية الوطنية، خصصت السلطات المغربية دعما سخيا لتلك المنطقة، وجه لمكافحة بؤر الفقر المنتشرة في الصحراء، وذلك باعتماد برامج متنوعة إضافة الى السياسات القطاعية التي عكفت على توفير بنيات تحتية

[6] إحصائيات بخصوص عدد اللاجئين ومطالبي اللجوء بالمغرب إلى حدود 31 دجنبر 2022.
أنظر موقع المفوضية السامية لشؤون للاجئين، المغرب، يناير 2023.
https://reporting.unhcr.org/morocco-factsheet-french

[7] أنظر إحصائيات ونسب الفقر بالأقاليم الجنوبية لشهر أكتوبر 2022 على قاعدة بيانات مبادرة أكسفورد حول الفقر والتنمية البشرية(OPHI)
https://ophi.org.uk/wp-content/uploads/CB_MAR_2022.pdf

[8] خضعت منطقة الصحراء لاحتلال اسباني دام 91 سنة، لم يستثمر قط إلا لخدمة حاجياته الأمنية واللوجستية لدعم مجهوده الحربي وتثبيت وجوده بفضاء الصحراء الشاسع، الذي تعرض لعمليات نهب جائر لخيرات البلد كالفوسفاط والثروة السمكية، إضافة الى تقوية صفوف جيشه بالمحليين للسيطرة على تمرد القبائل والسكان المحليين الرافضين لأي وجود أجنبي على أرضهم.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

تتماشى مع متطلبات المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة، كإنشاء الطرق الحديثة لربط الصحراء بأقاليم الشمال[9]، وإنشاء شبكات المياه الصالحة للشرب والتطهير السائل[10] وبناء المستشفيات[11] .

14. لم تدخر الحكومة المغربية جهدا لدعم مدخول الأسر الصحراوية ودعم قدرتهم الشرائية، عن طريق اتخاذ قرار بمنح مساعدات مالية قارة تقدر ب 200 دولار أمريكي للأسر الفقيرة، بمختلف جهات الصحراء لدعمها على تحمل النفقات اليومية ومواجهة متطلبات الحياة الحضرية[12]، إضافة إلى عملية توزيع واسعة النطاق للمنازل السكنية والبقع الأرضية[13]، على الفئات الأكثر هشاشة من الساكنة الصحراوية في إطار برنامج إسكان القرويين ودعما للاستقرار بالمدن الصحراوية ومساهمة من الدولة المغربية وإداراتها المحلية في تقريب خدمات التعليم والصحة والحق في السكن اللائق والتنمية لساكنة المنطقة.

15. ورغم هذه الجهود المبذولة، ما زال السكان الصحراويون يعانون من نسب مرتفعة من الهشاشة، ويرجع ذلك الى إهدار 16 سنة من الزمن التنموي بسبب النزاع القائم حول الصحراء مع تنظيم البوليساريو وحاضنته الجزائر، وهو الصراع الذي خلف آثارا مباشرة وواضحة للعيان على مستوى عيش ورفاه الساكنة المحلية، غير أن المملكة المغربية استطاعت تدارك الأمر بعد توقيف اتفاق إطلاق النار في العام 1991.

توصية:

16. ولتدارك الهوة التنموية بين الأقاليم الجنوبية وباقي أقاليم المملكة المغربية الشمالية، يثير تحالف المنظمات غير الحكومية انتباه الحكومة المغربية إلى ضرورة تبني سياسات وتدابير تضمن إيصال المساعدات والدعم المخصص للفئات الهشة في الصحراء الى مستحقيه.

17. إن التعامل مع التعدد الثقافي واللغوي أمر يحتاج إلى أدوات فعالة لإدارة هذه التعددية بشكل سلمي، في أفق بناء مواطنة حقيقية، تعزز الشعور بالإنتماء، وقد راكمت السلطات المغربية ممارسات فضلى في مجال تدبير التنوع وتعزيز ثقافة السلم، حيث تعد الوثيقة الدستورية لسنة 2011 ضمانا فعالا للتعايش السلمي المشترك بين مختلف مكونات المجتمع المغربي، ولذلك تحتاج الدولة الطرف إلى خلق أطر قانونية تهيء المناخ لتكريس وحماية ذلك التنوع، ومكافحة أي أشكال تمييز ناشئة، لكفالة المساواة بين كافة مكونات المجتمع المغربي الثقافية دون تمييز، في تناغم تام مع مقتضيات الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز.

---

[9] اعتمدت المملكة المغربية نموذجا تنمويا جديدا، جاء استجابة لأمر ملكي بضرورة إعادة النظر في استراتيجية التنمية في المغرب، وجعل منطقة الصحراء ذات أولوية قصوى في هذا المشروع.
ويعد محور الربط الطرقي الحديث، أهم مشاريع النموذج التنموي الجديد، بحيث يربط شمال المملكة بأقاليم الصحراء، انطلاقا من مدينة تزنيت ويشمل المشروع انجاز طريق سيار وهيكلة للطريق الوطنية رقم 1 على طول 1055 كيلومترا تمر من جميع المناطق الحضرية بجهات الصحراء، وبغلاف مالي يفوق 7 ملايير و250 مليون دولار.
http://www.equipement.gov.ma/AR/projets-phares/Pages/Tous-les-Projets.aspx?IdNews=6

[10] استثمر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب مليارين وثمانمائة مليون دولار في إنجاز مشاريع الماء والتطهير السائل والكهرباء بمختلف مناطق الصحراء، منذ استرجاعها سنة 1975.
وتشير مصادر من المكتب الوطني للكهرباء والماء، إلى أن تدفق الإنتاج في قطاع الماء لم يكن يتجاوز 5000 متر مكعب قبل سنة 1975، بينما تم انشاء 15 محطة في العقود الأربعة الأخيرة، منها سبع محطات لتحلية مياه البحر وأخرى لإزالة المعادن، لتنتقل الطاقة الإنتاجية الى ما يفوق 160 ألف متر مكعب في اليوم.
http://www.onep.ma/news/2022/CDP-13-10-2022-Laayoune-DG/accueil.html

[11] قامت السلطات المغربية ببناء 59 وحدة صحية بأقاليم الصحراء الغربية، منذ 1975 تشمل متشفيات إقليمية وجهوية ومستوصفات ومراكز لتحاقن الدم ومراكز لتصفية الدم، بالإضافة الى مراكز صحية تابعة للقطاع الخاص، وقد بذلت هود كبيرة منذ مطلع 2021 لبناء مستشفى جامعي بمدينة العيون الى جانب كلية للطب والصيدلة.
http://cartesanitaire.sante.gov.ma/dashboard/pages2/agregat_2021.html

[12] تم منح تلك المساعدات للأسر العديمة المدخول، لأن غالبيتها تتميز بالطابع البدوي الذي كان سائدا بمنطقة الصحراء قبل استرجاعها من قبل المملكة المغربية، ويفوق مبلغ تلك المنح شهريا 15 مليون دولار، حسب تصريح مسؤولين بوزارة الداخلية المغربية.

[13] يصل عدد المنازل والبقع الأرضية التي تم توزيعها حسب إفادات نقاط ارتكاز المنظمة الإفريقية إلى 50.000 وحدة سكنية وبقعة أرضية، منذ استرجاع الصحراء من طرف المملكة المغربية سنة 1975.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

18. يشجع التحالف الحكومة المغربية على المضي قدما في محو وتقويم النقائص في السياسات والبرامج والخطط الاستباقية في مجال التعليم والشغل والسكن والإعلام لتعزيز أدوات الوقاية من تفشي خطابات الكراهية والتميز العنصري، من خلال تعزيز جهود التربية على حقوق الإنسان والمواطنة، إلى جانب وضع آليات فعالة للرقابة على السياسات القطاعية من أجل دمج هذه المبادئ والمقاربات ضمن السياسات العمومية ذات الصلة.

19. ويوصي التحالف بأن تسهر الحكومة على تطبيق القانون تطبيقا صارما ضد الأفراد والجماعات الذين يدعون أو يتبنون خطابات العنف والكراهية والتمييز والعنصرية، في قضايا متعلقة بالحقوق والحريات، والتي يتم نشرها من خلال سلسلة من البيانات والتعليقات المتداولة في شبكات التواصل الاجتماعي، أو من خلال الحوارات والمواد المنشورة على بعض المو اقع الإلكترونية. وأي تأخير في إعداد وتنفيذ قانون للقضاء على خطابات الكراهية والتمييز العنصري، يوفر المناخ لانتشار جر ائم العنصرية في المستقبل.

20. وفي ارتباط بحماية الحقوق الثقافية، ينوه التحالف بالمجهودات الحكومية المبذولة في هذا الصدد، والمرتبطة أساسا بدسترة المكون الثقافي الحساني كمكون من مكونات الهوية المغربية[14] إلى جانب مقومات أخرى تثري التعددية الثقافية المغربية وتغني روافدها المتنوعة على أساس مبادئ الاعتدال والتسامح التي تؤطر حوار الحضارات.

21. وبالرغم من التنصيص الصريح في المادة 5 من الوثيقة الدستورية على اعتبار التعبير الشفاهي الحساني الخاص بسكان أقاليم الصحراء جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وتتكفل الدولة بحمايته، وتعمل على انسجام سياساتها العمومية في هذا الصدد ليتبوأ المكانة اللائقة به، إلا أن الأمل ما زال معقود لتخصيص موارد مالية كافية لتحصين الثقافة الحسانية وإثراءها والترويج لها عن طريق دراستها وتوجيه البحث الجامعي والأكاديمي لسبر أغوارها واستكشاف خصائصها لتعميم المعرفة بثقافة أهل الصحراء وطرائق عيشهم وتعاملاتهم ونمط تفكيرهم إثراء للتعدد والغنى الثقافي الذي يشكل عامل قوة ووحدة للمملكة المغربية.

توصية:

22. يرى التحالف من الضروري، مضاعفة الجهود الموجهة لدعم وتقوية الثقافة الحسانية ضمن خطط واستر اتيجيات الحكومة المتعلقة بالشأن الثقافي، كما تدعو الى اعتماد هذه الثقافة في منظومة التربية والتكوين، وإدراج مواد إضافية للمقررات الدراسية خاصة بتاريخ وجغر افيا وعادات وتقاليد وأدب وثقافة منطقة الصحراء، لحفظها من التلاشي والاندثار.

[14] أنظر ديباجة دستور المملكة المغربية المعدل لسنة 2011.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com

23. وتعتبر الأقاليم الجنوبية من أعلى المناطق مشاركة سياسية في الاستحقاقات الانتخابية المغربية، حيث تحوز ممثلين في البرلمان المغربي بغرفتيه وهيئات تمثيلية جهوية وإقليمية ومحلية، مهمتها تمثيل السكان المحليين لدى الادارات وتنفيذ برامج ومخططات اقتصادية واجتماعية لصالحهم، والتخطيط لتطوير المدن بالجنوب وإنجاز الخدمات العامة بها، وتيسير سير الإدارات، إضافة الى تدبير المسائل المرتبطة بالمعاملات المدنية وكذا الخدمات المتعلقة بالطرقات والماء والكهرباء والصرف الصحي.

25. أما الولوج للحقوق المدنية والسياسية الأخرى، فإن القانون والممارسة المغربية لم تترك إمكانية للتمييز بين الأفراد والجماعات بحسب انتماءهم الثقافي أو الجهوي، ولكل شخص ان يمارس حقه في التعبير او الانتماء لجمعية أو حزب سياسي أو أن يتنقل بكل حرية، وفقا لضوابط القانون، ولم يسبق ان سجلنا أي مخالفة تذكر في علاقة بالتمتع بالحقوق المدنية والسياسية بمنطقة الصحراء جنوب المغرب.

26. غير أن التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جاء تدريجيا، نظرا لضعف الموارد عموما بالمنطقة لطابعها الصحراوي، وعدم توفرها على بنيات اقتصادية قادرة على امتصاص البطالة. ومن هذا المنطلق، أطلقت الدولة المغربية عدة مبادرات وطنية ودولية لتشجيع الاستثمار بالمنطقة بهدف استفادة أبنائها من عائدات تلك الاستثمارات وتقوية قدرة اسرهم الشرائية ورفع مداخيلهم الشهرية لمواجهة مسببات الفقر.

تحالف المنظمات غير الحكومية الصحراوية
تنسيق منظمة أفريكا ووتش
رقم 329، بلوك و، تجزئة الوحدة، العيون
الهاتف: 212676088734+
البريد الإلكتروني: contact.africawatch2019@gmail.com